مديرة إدارة التنسيق والمتابعة لذوي الاحتياجات الخاصة بالأمانة تتحدث لـ"14 أكتوبر" :

الدولة تهتم بذوي الاحتياجات تأكيدا على إدماجهم في المجتمع

■ اطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة

■ تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة

حل قضايا المعاقين إداريا كأفراد أو عبر الجمعيات الأهلية المهتمة

في إطار الجهود المتواصلة والمساعي المستمرة التي تقوم بها الدولة لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع اليمني والاهتمام بهم وتلبية وتوفير كافة احتياجاتهم ومتطلباتهم المعيشية وإدماجهم في المجتمع والتنمية قامت أمانة العاصمة بإنشاء إدارة خاصة للمتابعة والتنسيق لذوي الاحتياجات.. صحيفة "14أكتوبر" و لتسيط الضوء أكثر على طبيعة مهام واختصاصات هذه الإدارة ومجمل الأنشطة التي تقوم بها والنجاحات التي حققتها وغيرها من الجوانب المتصلة بمهام عملها إزاء ذلك التقينا بالأخت/ نجاة محمد باحكيم مديرة إدارة التنسيق والمتابعة لذوي الاحتياجات الخاصة بأمانة العاصمة وأجرينا معها هذا اللقاء:-

لقاء / بشير الحزمي

لإدماجهم في المجتمع

لقد أصبح من الواضح أن هناك تزايد كبير في أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة في أمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية بحيث أنهم باتوا يشكلون رقما مهما في الإجمالي العام للسكان على مستوى الجمهورية..ترى هل تتوفر لديكم الإحصائيات الدقيقة عن حجم هذه الشريحة وكيف تنظرون إلى الجهود الرسمية المبذولة للاهتمام بهم وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم المعيشية وإدماجهم في المجتمع والتنمية؟

أعتقد أنه إلى حد الآن لا توجد إحصائية دقيقة لذوي الاحتياجات الخاصة والمعروفة بالمعاقين المصابين بإعاقات مختلفة سواء الإعاقة الجسدية في الحركة أو الإعاقة السمعية أو البصرية الذهنية أو الإعاقة في النطق وغيرها من الإعاقات المعروفة حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة هؤلاء المعاقين في الجمهورية اليمنية تصل إلى مايقارب (2.000.000) معاق بما يعادل (10 ٪) من سكان الجمهورية وحسب إحصائية أقامها مكتب البنك الدولي أشارت إلى أن نسبة المعاقين في اليمن تصل إلى حوالي (6.7 ٪) من إجمالي السكان بينما تشير إحصائية الجهاز المركزي للإحصاء الناتجة عن التعداد السكاني لعام 1994م إلى أن نسبة عدد المعاقين في الجمهورية اليمنية هي (1.93 ٪) من إجمالي السكان أي أن عددهم يبلغ (379.924) معاق.

وللاهتمام بهذه الشريحة الواسعة في المجتمع أنشأت بموجب القانون العديد من الجمعيات المهتمة بحقوق المعاق ورعايته والتي تقوم بجهود حثيثة من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والثقافة والتدريب والتأهيل حتى يضمنوا حياة كريمة والعمل على إدماجهم في المجتمع.. والدولة بطبيعة الحال تنتهج نهجاً واضحا ورائعا في سبيل النهوض بهذه الشريحة بفضل اهتمام وتوجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وذلك من خلال وضع الميزانيات التمويلية للمشروعات التي تستهدف هذه الشريحة واعتماد النفقات التشغيلية لمدارس ومراكز وجمعيات المعاقين.

إدارة خاصة

متى وكيف أنشأت أدارة التنسيق والمتابعة لذوي الاحتياجات الخاصة بأمانة العاصمة وما هو الهدف من إنشائها؟

لقد تم إنشاء إدارة التنسيق والمتابعة لذوي الاحتياجات الخاصة بديوان أمانة العاصمة بقرار من وزير الدولة- أمين العاصمة رقم (244) لسنة 2006م وهي تتبع مكتب الشئون الاجتماعية والعمل بأمانة العاصمة في الجانب الإداري ووكيل أمانة العاصمة الأستاذ/ محمد الغربي عمران في الجانب الإشرافي بديوان الأمانة وقد جاء إنشاء هذه الإدارة في إطار تلك الجهود التي تقوم بها الدولة وذلك من أجل أن تعمل جاهدة على معالجة وحل قضايا المعاقين إدارياً في أمانة العاصمة سواء كانوا أفراد أو عبر الجمعيات بالتنسيق مع المكاتب التنفيذية والمديريات التابعة لديوان أمانة العاصمة.

مهام واختصاصات

ماهي المهام والاختصاصات التي تقوم بها الإدارة في إطار ممارستها لأنشطة عملها؟

تتولى هذه الإدارة القيام بالمهام والاختصاصات الاتية :

متابعة المعاملات الخاصة بالمعاقين بديوان الأمانة والمكاتب التنفيذية بالعاصمة، التنسيق مع الجمعيات ذات الصلة فيما يتعلق باحتياجات المعاقين، تقديم المشورة لجمعيات المعاقين بالمشاكل التي تواجه المعاقين ومحاولة وضع الحلول بشأنها، وإعداد التقارير الخاصة بأوضاع المعاقين كل ثلاثة أشهر ورفعها للأخ وكيل أمانة العاصمة ومدير عام مكتب الشئون الاجتماعية بالأمانة، إلى جانب تحديد الاحتياجات ووضع الخطط على المدى القصير والمدى الطويل ومتابعة عملية التنفيذ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، إعداد الدراسات وتقديم المقترحات لتطوير التنظيم الإداري وأساليب التعامل مع المعاقين، متابعة تطبيق النظم المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية بمدارس ومراكز المعاقين، تنفيذ البرامج التي تكفل إحلال وتوفير البدائل المناسبة في تسهيل معاملات المعاقين، وكذا الاحتفاظ ببيانات شاملة عن المعاقين الذين تم إنجاز معاملاتهم وإعداد الخلاصات الإحصائية بذلك والحفاظ على سرية هذه المعلومات

فضلا عن معالجة القضايا الأخرى المتعلقة بالمعاقين.. إنجاز جميع الأعمال التي تكلف بها الإدارة من قبل قيادة أمانة العاصمة.

نجاحات وإنجازات

هل لكم أن تطلعونا على أهم النجاحات التي تمكنت إدارتكم من تحقيقها خلال العام الماضي 2007م؟

هناك العديد من النجاحات تم تحقيقها خلال العام الماضي 2007م والمتمثلة في المعاملات التي تم متابعة تنفيذها وإدراجها ضمن خطة أمانة العاصمة والتي تمت خلال عام 2007م وأبرز ما تحقق هو:-

شراء وسيلة نقل (باص كوستر 26 راكب) لمركز السلام للمعاقين حركياً.. اعتماد بناء سكن داخلي ومركز تدريب وتأهيل مهني لمدرسة الأمل للصم وضعاف السمع.. تسهيل عدد من المعاملات الفردية الخاصة بالمعاقين كأفراد وجمعيات، الحصول على موافقة بمساحة (250) لبنة من مساحة حديقة الثورة العامة لإنشاء النادي الرياضي الخاص بالمعاقين.المساهمة في مدرسة مكونة من (12) فصلا دراسياً بمنطقة شعوب للطلاب الصم..التنسيق مع وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة لتبني عدد من الدورات التدريبية والتأهيلية ومنها دورة تأهيلية لعدد عشرة معلمين في مجال الإعاقة الذهنية والتنسيق مع رئيس نادي الثقة للمعاقين بالشارقة حول مساهمتهم في تأثيث النادي بما يتناسب مع قدرات المعاقين.. المساهمة في صدور عدد من قرارات الهيئة الإدارية حول مواضيع تسهل أمور المعاقين مثل صدور تعميم للمديريات بعدم منح أي تراخيص بناء للمرافق العامة إلا بعد وضع التصاميم الهندسية الخاصة بالمعاقين..التنسيق بين المعاقين كأفراد مع مدارس وجمعيات المعاقين بحسب نوع الإعاقة وإفادتهم عن دور صندوق المعاقين..التنسيق مع صندوق النظافة بأمانة العاصمة بعمل تخفيضات قد تصل إلى المجان حول تعليق اللافتات الخاصة بالاحتفالات والمهرجانات الخاصة بالمعاقين.

صعوبات نعاني منها

ما هي ابرز المشاكل والصعوبات التي تواجهها إدارتكم وتأملون على حلها وتجاوزها؟

من أبرز الصعوبات التي تعاني منها الإدارة هي عدم اعتماد أي ميزانية تقديرية للقيام بتمويل مشروعات صغيرة وهادفة للمعاقين و عدم توفر بيانات شاملة ودقيقة عن عدد المعاقين بالأمانة ومحافظة صنعاء واحتياجاتهم الأساسية ،عدم توفر وسيلة مواصلات للإدارة للقيام بالنزول الميداني لمتابعة المعاملات الإدارية خارج ديوان أمانة العاصمة

مشاريع وتوجهات عام 2008م

ما هي أهم المشاريع والتوجهات التي تسعى الإدارة إلى تنفيذها خلال العام 2008م؟

هناك العديد من المشاريع التي تسعى الإدارة إلى تنفيذها خلال العام 2008م ولعل من أبرزها مشروع إقامة دورة تدريبية لعدد ثمانية من المدرسين العاملين في مدارس المعاقين تختص في مجال الإعاقة الذهنية بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بهدف الرقي بمستوى الأداء في كيفية التعامل مع المعاقين ذهنياً ومشروع النادي الثقافي الصحي الرياضي للمعاقين مجانا وللراغبين الانضمام لعضوية النادي من غير المعاقين من أفراد المجتمع عليهم دفع رسوم اشتراك سنوي تعتبر بمثابة نفقات تشغيلية للنادي والهدف منة خلق بيئة نقية للتنزه والترفيه والسعي إلى الاندماج الجزئي في المجتمع، حيث يحتوي النادي على العديد من المرافق الصحية والرياضة المختلفة وهناك قسم خاص بالنساء وقسم خاص بالذكور ومرافق مشتركة .. كما يوجد مشروع تفعيل دور الإعلام المرئي في قضايا المعاقين من خلال تخصيص ساعة أسبوعية ثابتة يتم فيها عرض برامج مسبقة الإعداد عن التعريف بمدارس ومراكز وجمعيات المعاقين ومشاركتهم الاحتفال بالأسابيع الثقافية واليوم الوطني للمعاق والتعريف بالدور الذي تقوم به الحكومة والمنظمات الداعمة في سبيل مساندة هذه الفئة والنهوض بمستواها العلمي والعملي و المساهمة في إعداد مشروع تكييف المناهج للصم والمكفوفين وذلك باشتراك عدد من المختصين في وزارة التربية والتعليم بصنعاء وعدد من المحافظات الرئيسية والمختصين في مدارس ومراكز المعاقين سمعيا والمكفوفين وعدد من الموجهين العاملين في مجال الإعاقة والخروج بمنهج تعليمي متسلسل حتى مستوى الثانوية العامة ويكون موحد في عموم الجمهورية.. بالإضافة إلى المساهمة في توظيف نسبة (5 ٪) من المعاقين المؤهلين والقادرين على العمل في القطاع الخاص السعي إلى توظيف ثمانية أطباء في ثمان مدارس تعمل في مجال الإعاقة وذلك لضمان حصول الطالب المعاق على الرعاية الصحية بصورة دورية ولتنمية الاتجاه الوقائي عبر البرامج الإرشادية والاتجاه العلاجي عبر المعالجات النفسية والرعاية الصحية الأولية..كما ستقوم الإدارة خلال العام 2008م بتسهيل كل المعاملات الخاصة بالمعاقين والتي لها صلة بديوان أمانة العاصمة ومكاتبها التنفيذية ومحاولة إدراج عدد من المشاريع ضمن الموازنة العامة للأمانة بالإضافة إلى المهام الاعتيادية للإدارة وكل ما يوكل إليها من قيادة الأمانة.

هل لا يزال العالم يشهد انفجاراً سكانياً؟!

إعداد/ المحرر السكاني

أخذت المداولات الدولية الأخيرة حول السياسة السكانية تقلل من شأن النمو السكاني العالمي على الرغم من أن السكان ما يزالون يتزايدون بسرعة في عدة أجزاء من العالم ولقد انبثقت السياسات السكانية المبكرة أساسا المخاوف القائلة أن النمو السكاني السر يع سيعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكانت هذه المخاوف قد ظهرت خلال فترة من النمو السكاني غير المسبوق الذي بدأ في الخمسينيات في الدول الأقل نمواً وولد ما اصطلح عليه (الانفجار السكاني).

ففي مثل هذه الدول أسهم توفر الرعاية الصحية الحديثة وتحسن التغذية وتوسع شبكات النقل وغيرها من العوامل الأخرى في حصول انخفاضات سريعة في الوفيات، بينما ظلت الخصوبة مرتفعة نسبياً وبما أن أعداد المواليد تفوقت على أعداد الوفيات بأرقام كبيرة ارتفع عدد سكان الدول الأقل نمواً من 1.7 مليار نسمة عام 1950م إلى 4.9 مليار نسمة عام 2000م بينما ازداد عدد سكان الدول المتقدمة من 0.8 ثمانمائة مليون نسمة ال 1.2 مليار نسمة خلال الفترة نفسه.

وبينما يتوقع أن ينخفض قليلا مجموع سكان الدول المتقدمة بحلول العام 2050م فإن مجموع سكان الدولة الأقل نموا مازال في ارتفاع ويتوقع له أن يتجاوز 8 مليارات نسمة عام 2050م وسوف يرتفع عدد سكان العالم من 6مليارات عام 2000 إل 9 مليارات عام 2050م.

لقد بلغ معدل النمو في سكان العالم ذروته في العقد السادس من القرن الماضي ثم بدأ بانخفاض بطيء بعد ذلك بسبب انخفاض الخصوبة في عدد من أقاليم العالم وفيما عقدي الستينيات والسبعينيات عزز التقدم الاجتماعي والاقتصادي الفكرة القائلة أن الأزواج يمكنهم تحديد حجم أسرهم وأن الأسر الأصغر أفضل كما شجع التوسع في التعليم وفرص العمل بين الإناث على تأخير الزواج وإنجاب الأطفال وبالتالي إبطاء سرعة النمو السكاني في حين أسهمت السياسات السكانية وبرامج تنظيم الأسرة بدور هام في انخفاض الخصوبة على نطاق واسع إذ غززت تلك البرامج فرصة الأزواج للحصول على موانع الحمل بشكل أكبر ومكنتهم من التحكم في توقيت إنجابهم بصورة أكثر فعالية من ذي قبل.

وشهدت بعض دول شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية تنمية اقتصادية كبيرة خلال تلك الفترة وأطلقت حكومات بعض الدول الكبيرة بما فيها الصين واندونيسيا وتايلند والمكسيك – سياسات صريحة لخفض النمو السكاني عن طريق تشجيع الأسر الأصغر حجما ولذا انخفضت الخصوبة بسرعة في العديد من هذه الدول وأدي الانخفاض الملحوظ في الخصوبة في بعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية وفي الدول المتقدمة أيضا بعض المراقبين إلى أن يعلنوا أن (الانفجار السكاني) قد انتهي ولكن يوجد هناك عالمان:- الأول يتميز بخصوبة متدنية ومتناقصة مع تقدم التنمية الاقتصادية والثاني مازالت الخصوبة فيه مرتفعة ومعظم سكانه يرزحون تحت طائلة الفقر.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يكون للزوجين طفلين في المتوسط وهو العدد اللازم لتعويض الزوجين فقط ولتجنب النمو السكاني على المدى البعيد وفي معظم المجتمعات الصناعية حاليا يكون للزوجين أقل من طفلين وبعضها يسير نحو تناقص في عدد السكان وفي بعض الدول الاقل نموا والاكبر كالصين وكوريا الجنوبية وتايلند والبرازيل مثلا- أصبحت معدلات الخصوبة قريبة من طفلين في المتوسط أو أقل منه ولذا قامت الامم المتحدة خلال التسعينيات بمراجعة إسقاطات النمو السكان وفي ذلك بتخفيضها مرتين لتأخذ بالحسبان الانخفاض السريع غير المتوقع في الخصوبة في عدة أقاليم من العالم وأسهم هذا الانخفاض في النمو السكاني إلى ظهور مقالات تحمل عناوين مثل (أصبح عدد الأطفال القليل جدا مصدر قلق أكبر في العديد من الدول- ليست كلها دولاً غنية – من عدد الأطفال الكبير جداً.

إن هذه النظرة تتجاهل العالم الثاني من السكان الذي يضم دول أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وغيرها حيث مازالت الخصوبة والوفيات مرتفعة نسبياً كما أنها تتغاضى عن تأثير القوة الدافعة للسكان فالعقود من النمو السكاني السريع تعني أن هناك اليوم أعدادا من الشباب والشابات في سن الإنجاب أكثر من ذي قبل ويقف وراء هم جيل كبير أخر من الأطفال الذين سيدخلون سن الإنجاب في العقد القادم ويولد هذا الجيل الضخم من صغار السن قوة دافعة لاستمرار النمو السكاني خلال القرن 21 على الرغم من ميل الأزواج لإنجاب عدد أقل من الأطفال أقل من الأجيال السابقة.

لقد وصل عدد سكان العالم إلى 6 مليارات نسمة عام 1999م ويمكن أن يتجاوز 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050م بافتراض أن معدل حجم الأسرة سينخفض من 2.8 طفل للمرأة اليوم ال 2.1 طفل عام 2050م وعادة يتوقف السكان عن التزايد عندما تنخفض الخصوبة إلى طفلين في المتوسط على نطاق العالم (خصوبة مستوى الإحلال) حيث يتساوى عدد المواليد مع عدد الوفيات وتكون النتيجة استقرار في حجم السكان إلا أن بلوغ خصوبة عدد مستوى الإحلال سوف يتطلب الحصول على تنظيم الأسرة على نطاق واسع وحصول تحولات اجتماعية رئيسية في بعض الدول.

وفي الأقاليم الأشد فقراً تنجب المرأة 6-5 أطفال في المتوسط ففي الهند ثاني أكثر دول العالم أنخفت الخصوبة كثيراً خلال العقود الماضية إلا أنها مازالت فوق مستوى الإحلال وعند مستوى 3.2 طفل للزوجين وحتى بعد بلوغ الدول خصوبة مستوى الإحلال فإن القوة الدافعة للسكان تتضمن استمرار النمو السكاني في المستقبل ففي الصين بلغ المتوسط طفلين أو أقل لمدة عقد من الزمن ورغم ذلك عملت القوة الدافعة للسكان المترتبة على التركيب العمري على بقاء عدد المواليد متفوقا على عدد الوفيات بمقدار 11 مليون في كل سنة من سنوات عقد التسعينيات ووفقا لمستويات الخصوبة الحالية سيستمر سكان الصين بالنمو حتى حوالي عام 2030م حسب إسقاطات الأمم المتحدة وعندما تتناوب التقارير الإعلامية بين مصطلحي (الانفجار السكاني) و(ندرة المواليد) يختلط الأمر على العامة ويتشكك واضعوا السياسات في الحاجة إلى سياسات وبرامج سكانية ولذا وضعت المؤتمرات الأخيرة للأمم المتحدة جانباً موضوع النمو السكاني السريع (القوة الدافعة للسكان) وعرضت الأمر عوضا عن ذلك في صورة تعزيز صحة الفرد ورفاهة.

نافذة سكانية

الانفجار السكاني.. أسبابه وأضراره

إعداد/ المحرر السكاني

يعرف الانفجار السكاني بعدم التوازن بين الزيادة في عدد السكان (عدد المواليد) والموارد المتاحة في البلد وعدم التوازن هذا قد يضر بالعملية التنموية.

ومن أهم الأسباب الرئيسية للانفجار السكاني هي تدني الوعي بتنظيم الأسرة وصعوبات الحصول على خدمات تنظيم الأسرة، المستوى التعليمي المنخفض وفقر الكثير من الناس يجعل من الصعب على السكان ممارسة تنظيم الأسرة ولعل من أبرز الأضرار الناتجة عن الانفجار السكاني هو أن فرصة السكان في الحصول على التعليم الجيد والخدمات الصحية المطلوبة والحصول على المياه النظيفة وغيرها من الخدمات الأساسية الأخرى تكون أقل وبدلاً من تحقيق التقدم لن يحصل الكثير من السكان على فرص الحصول على هذه الخدمات إذا ما أستمر عدد السكان في تزايد ونمو سريع كما هي معدلاته حالياً.

أهم أبعاد المشكلة السكانية في اليمن

من خلال الدراسات والبيانات المتاحة يمكن القول أن أهم أبعاد المشكلة السكانية في اليمن تتلخص في الأتي:-

البعد الكمي:- يتمثل في ارتفاع معدل النمو السكاني السنوي ومعدل الخصوبة لدى المرأة اليمنية ومعدل الوفيات بشكل عام.

البعد النوعي: يتمثل في تدني بعض الخصائص السكانية كارتفاع نسبة الفقر ومعدل الأمية خاصة بين الإناث في الريف و انتشار البطالة وتدني المستوى الصحي بشكل عام.

البعد الفئوي: تعاني بعض الفئات السكانية من مشكلات اقتصادية واجتماعية و ثقافية وصحية وغيرها كالفقراء والفئات المهشمة وفئة الأمهات والأطفال.

البعد الأمني: يواجه اليمن تحديات البيئة وخاصة شحه المياه وتوسيع فجوة الغذاء وتوفير العمل والاحتياجات الأساسية الأخرى لأعداد السكان المتزايدة.

بعد التوزيع السكاني: يتمثل ذلك في توزيع سكان اليمن حيث يعتبر من أكثر سكان العالم تشتتا إذا يتوزع السكان على أكثر من (135) ألف تجمع سكاني من مدن وقري ومحلات وتوابع في الجبال والهضاب والوديان والصحاري والسهول والجزر مما يشكل صعوبة إيصال الخدمات للسكان بالإضافة إلى اختلال التوزيع السكاني بين المحافظات وكذلك الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدن الرئيسية.

السياسة الوطنية للسكان

لقد عرفت السياسة السكانية بأنها جملة التدابير المباشرة وغير المباشرة بقصد التأثير الكمي والنوعي على السلوك الديمغرافي وفي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وفي إيجاد التوازن بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة ولقد بينت الأوضاع السكانية في اليمن ومؤشراتها أبعاد المشكلة السكانية وانعكاساتها على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية ومستوى المعيشة بشكل عام حيث يلتهم النمو السكاني السريع ثمار التنمية وبالتالي يصبح التحدي أمام برامج التنمية هو الإيفاء بمتطلبات الأعداد المتزايدة من السكان دون إحداث التطور المطلوب في جانب تحسين توعية الحياة والخدمات الأساسية المقدمة لهم.

ولمعالجة هذا الوضع والتخفيف من حدته مستقبلا تبنت الحكومة أول وثيقة للسياسة السكانية عام 1991م غطت المدة الزمنية حتى عام 2000م وقد شكلت هذه السياسة الإطار العام للعمل السكاني الهادف إلى معالجة القضايا السكانية ومن ثم تحديث وتمديد هذه السياسة لتغطي المدة الزمنية (2025-2000م) وقد جاءت هذه السياسة منسجمة مع الرؤية الإستراتيجية لليمن حتى عام 2025م وخلال هذه المدة طويلة المدى يتم ترجمة أهداف هذه السياسة وتدخلاتها إلى برامج عمل سكاني متوسطة المدى كل خمس سنوات متزامنة مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتعد السياسة السكانية المظلة التي تندرج تحتها جملة البرامج والمشاريع والأنشطة التي تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في متغيرات السلوك الديموغرافي وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية وتسعى تلك البرامج والمشاريع إلى تحقيق الأهداف طويلة الأمد والتي تم وضعها بناء على معرفة الأوضاع السكانية وتوجهات التنمية وأهداف التنمية الألفية التي تتبناها دول العالم بما فيها بلادنا.

أهداف السياسة الوطنية للسكان (2025-2000م)

وتتمثل أهداف السياسة الوطنية للسكان (2025-2000م) في الأتي:

أولا: العمل على تخفيض نسبة وفيات الأمهات ليصل إلى (75) حالة وفاة لكل (100الف) ولادة حية عام 2015م والي أقل من (65) حالة وفاة بحلول عام 2025م.

ثانيا: تخفيض معدل وفيات الرضع ليصل إلى (35) حالة وفاة لكل (ألف) ولادة حية بحلول عام 2015م وإلى أقل من (30) حالة وفاة بحلول عام 2025م وتخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ليصل إلى حوالي (45) حالة وفاة لكل (ألف) ولادة بحلول عام 2015م وإلى أقل من (40) حالة وفاة بحلول عام 2025م.

ثالثا: العمل على رفع متوسط توقع الحياة عند الميلاد ليصل إلى (70)سنة بحلول عام 2015م وإلى أعلى من (70) سنة بحلول عام 2025م وذلك من خلال رفع المستوى الصحي في جانبية الوقائي والعلاجي وتوسيع وتحسين الخدمات الصحية وتعميم انتشار الرعاية الصحية المتكاملة وخاصة في الأرياف وصولاً إلى تحقيق معدل تغطية لا يقل عن (90 ٪) من السكان في عام 2025م

رابعا: تكثيف الجهود الوطنية لتوسع الخيارات والخدمات والمعلومات للأزواج من أجل تخفيض الخصوبة ليصل معدلها الكلي إلى أقل من (4) ولادات حية لكل امرأة بحلول عام 2015م وإلى أقل من (3.3) بحلول عام 2025م.

خامساً: العمل على رفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى 56 ٪ بحلول عام 2025م على أن لا تقل نسبة الاستخدام للوسائل الحديثة عن 35 ٪ لنفس العام.

سادسا: تحقيق زيادات سنوية مطردة في أعداد الملتحقين بالتعليم الأساسي وبالذات للفتيات وصولا إلى تحقيق هدف التعليم للجميع بحلول عام2025م.

سابعا: انطلاقا من الفهم الموضوعي لأوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة تستهدف السياسة الوطنية للسكان تدعيم وتنشيط الجهود المتداخلة لتحقيق أهداف"إبطاء النمو السكاني ليتناسب معدلة مع مقتضيات التنمية المستدامة وبما يحقق أهداف السياسة الوطنية للسكان..تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي بما يكفل إحداث تحسين مستويات المعيشة وتنمية الموارد البشرية وتوسيع وتحسين فرص العمل وبالذات للنساء وسد منافذ البطالة خاصة بين النساء والشباب وتقليص مساحة الفقر وحدة انتشاره..

تحسين حماية البيئة والحد من أنماط الإنتاج والاستغلال غير القابل للإدامة ودرء الآثار السلبية والمتبادلة بين السكان والتنمية والبيئة".

ثامنا: السعي لتخفيض نسبة الأمية وبالذات في المجتمعات الريفية وفي أوساط النساء، بحيث لا يزيد المتوسط العام للأمية عن (20 ٪) بحلول عام2025م.

تاسعا: تكثيف الجهود للوصول إلى التوزيع السكاني المتوازن مع متطلبات واحتياجات التنمية ودمج النمو الحضري في سياق التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تنظيم تيارات الهجرة الداخلية وتعزيز التنمية المنصفة والمستدامة ايكولوجيا وتحقيق اللامركزية في النظم الإدارية والمراكز والحد من انتشار السكن العشوائي.

عاشرا: تحقيق العدالة بين الجنسيين في الحقوق والواجبات المدنية والسياسية والتشريعية وتمكين المرأة من تحقيق كامل إمكاناتها، وكفالة تعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة، وفي عملية تقرير السياسات في جميع المراحل والاشتراك في كافة جوانب الإنتاج والأنشطة المدرة للدخل والتعليم والصحة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة المتصلة بالسكان وتشجيع الرجل وتمكينه من تحمل المسؤولية في سلوكه الإنجابي ودوره الأسري والتربوي وغرس قيم العدالة والإنصاف بين الجنسين في أذهان الصغار بما يتفق مع قيم المجتمع.

الحادي عشر: العمل الجاد لتعزيز صحة ورفاه وإمكانات جميع الأطفال والشباب والمراهقين وتلبية الاحتياجات الخاصة بهم مع ايلاء الاعتبار الواجب لقدراتهم الخلاقة وتقديم الدعم لهم على صعيدي الأسرة والمجتمع ، وتوعيتهم بمخاطر الإنجاب المبكر والمتأخر وحالات الحمل عالية الخطورة ، وتوجيه قدراتهم لتوصيل المعلومات والخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية للسكان بما فيها المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة جنسيا.

الثاني عشر: ينبغي العمل على تطوير الدعم لكبار السن وإبراز قيم الدين الإسلامي في التعامل معهم وتعزيز نوعية حياتهم وتمكينهم من العمل المنتج والمعيشي بصورة لائقة وعادلة وان تكون لهم رعاية صحية مناسبة.

الثالث عشر: لابد من زيادة التدابير الفعالة للوقاية من حالات العجز وإعادة تأهيل المعوقين وتلبية احتياجاتهم ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتعليمهم وتدريبهم وتوظيفهم وإدماجهم في المجتمع وتزويدهم بالمعلومات والخدمات الخاصة بالأمراض المنقولة جنسيا والقضاء على أشكال التمييز في مجال الصحة العامة والإنجابية وتكوين الأسرة.